ويتضمن هذا الأسبوع

- عرض لأبرز الأحداث التي حدثت الأسبوع الماضي على الساحة العالمية

- من الصحافة العالمية: تصدير الغاز المسال 650 بليون متر مكعب سنوياً نهاية 2022

- تحليل إخباري: منظمتا «التعاون الاقتصادي» و«الفاو» تتوقعان تباطؤ ارتفاع أسعار الأغذية خلال السنوات العشر المقبلة

- تحليل لأداء أسواق المال العالمية وتغيرات أسعار السلع والخامات

تنبيه هام:

أُعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعتد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

أبرز الأحداث على الساحة العالمية

الصين تفرض تنظيمات «صارمة» على التداول فى السوق المالية

رويترز

قال البنك المركزي الصيني إنه سينظم التداول المالي بصرامة وسيشدد القواعد المنظمة للتعاملات المالية عبر الإنترنت، في الوقت الذي يتطلع صناع السياسات للسيطرة على الأخطار فيما سماها المنظمون «الأسواق المالية المضطربة».
وأكد بنك الشعب الصيني في بيان نشره على موقعه الإلكتروني، أن الصين ستشدد الرقابة المنسقة بين مختلف الأجهزة التنظيمية على بنيتها التحتية المالية ومؤسساتها المالية المهمة.
جاء البيان عقب اجتماع داخلي في البنك المركزي بقيادة محافظه تشو شياو تشوان.
وكان الرئيس الصيني شي جين بينغ قال الأسبوع الماضي إن البنك المركزي سيضطلع بدور أكبر في الإشراف على القطاع المالي، لكن لم تتوافر تفاصيل كثيرة بخصوص عمل لجنة جديدة للاستقرار المالي.
وفسّر محللون البيانات الصادرة عن ضرورة ضبط القطاع المالي بأنها علامة على أن تشديد السياسة النقدية سيستمر. غير أن البنك المركزي أكد اليوم أنه سيحافظ على نمو مناسب للائتمان وعلى استقرار السيولة في الأساس مع خفض الكلف التمويلية للاقتصاد «الحقيقي».
وأضاف البنك أنه سيمضي قدمًا في خطته الرامية لإضفاء المزيد من الطابع الدولي على العملة الصينية، بينما سيحافظ على سعر صرف اليوان مستقراً عند «مستوى معقول».

«صندوق النقد» يتوقع تحسن الاقتصاد مع تباطؤ النمو الأميركي

وكالات الانباء

سجل صندوق النقد الدولي تحسناً في النمو الاقتصادي على المستوى العالمي، غير أنه توقع تباطؤ الاقتصاد الأميركي هذه السنة، وفي سنة 2018 مقارنة مع أرقامه السابقة.
وقال الصندوق في تحديث لأرقام نشرها في أبريل، إن النمو سيكون أفضل من المتوقع في منطقة اليورو بفضل تحسن أداء اقتصادات إسبانيا وإيطاليا، وبصورة أقل فرنسا وألمانيا.
وقال الصندوق إن تعافي النمو العالمي المعلن في أبريل يسير وفق المتوقع، مع توقع تسجيل نمو من 3,5% خلال 2017، و3,6% خلال 2018. ولكن هذه التوقعات تحجب التباينات بين الدول. فالولايات المتحدة ستسجل نمواً أدنى من المتوقع انطلاقاً من فرضية تقلص النفقات في الميزانية بالتالي، عدل الصندوق توقعاته بالنسبة للنمو الأميركي إلى 2,1% لهذه السنة وسنة 2018 مقابل 2,3% و2,5% سابقاً.
وبقي نمو التجارة العالمية والإنتاج الصناعي أعلى من معدلات سنتي 2015 و2016 رغم أنه أقل من الوتيرة المرتفعة المسجلة في نهاية 2016 وبداية 2017 وفق الصندوق الذي تحدث عن «مخاطر متوازنة على المستوى العالمي» على هذا الصعيد.

السعودية تتعهد خفض صادراتها من النفط

رويترز

تعهدت السعودية أكبر منتج في «منظمة الدول المصدرة للنفط» (أوبك) خفض صادراتها من النفط، للمساعدة في تسريع وتيرة عودة التوازن بين العرض والطلب، ما رفع الأسعار لتعوّض الخسائر التي مُنيت بها في وقت سابق.
وأكدت السعودية العضو البارز في «أوبك» خلال اجتماع لجنة مراقبة اتفاق «أوبك» مع المنتجين المستقلين الذي عُقد أمس في مدينة سان بطرسبورغ، أن المنظمة ستعالج «بسرعة ضعف مستوى الالتزام بخفض الإنتاج» من جانب بعض الدول الأعضاء، وأنها «ستراقب زيادة إنتاج نيجيريا وليبيا» المعفاتين من تقليص الإنتاج.
وقال وزير الطاقة السعودي خالد الفالح: «يجب أن نقرّ بأن السوق تحولت إلى الهبوط وسط عوامل أساسية عدة تقود هذه المعنويات». وإلى جانب السعودية، تضم اللجنة كلاً من روسيا والكويت وفنزويلا والجزائر وسلطنة عمان، وتتمتع بسلطة إصدار توصيات بإجراءات لمنتجين آخرين منخرطين في الاتفاق وفقاً لأوضاع السوق.

تنبيه هام:

أُعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعتد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

وأضاف الفالح أن «ضعف مستوى الالتزام من جانب بعض أعضاء أوبك» الذي «تجاوز 90 في المئة في (يونيو)» وفقاً لوزير النفط الكويتي عصام المرزوق، فضلاً عن «زيادة صادرات المنظمة، يساهمان في انخفاض الأسعار». وتابع: «على رغم أن الالتزام باتفاق الإنتاج قائم (..) عند مستويات مرتفعة، فإن بعض الدول مستمر في عدم الالتزام وهو مبعث قلق يجب أن نعالجه مباشرة». ولفت إلى أن «الصادرات باتت الآن مصفوفة محورية للأسواق المالية ونحن بحاجة لإيجاد سبيل لإحداث توافق بين بيانات الإنتاج وبيانات صادرات تحظى بصدقية». وقال إن «قضية زيادة إنتاج ليبيا ونيجيريا ستعالج في سياق أنماط العرض والطلب العالمية»، مؤكداً أن «نيجيريا أبدت استعدادها لتقييد إنتاجها عند نحو 1.8 مليون برميل يومياً لتنضم إلى جهود أوبك الرامية لدعم أسعار الخام».

أميركا متخوفة من شراهة الاستحواذات

صحيفة الشرق الأوسط

قالت مصادر مطلعة لـ«رويترز» إن لجنة حكومية أميركية اعترضت سرا على تسعة استحواذات على الأقل من مشترين أجانب لشركات أميركية منذ بداية العام، وهو رقم مرتفع بالمعايير التاريخية وينبئ بمصاعب لفورة الشراء الخارجي الصينية.
وتشير الاعتراضات إلى أن لجنة الاستثمار الأجنبي في الولايات المتحدة، التي تقوم بمراجعة الاستحواذات التي تقوم بها كيانات أجنبية تحسبا لمخاطر محتملة تهدد الأمن القومي، أصبحت أكثر ميلا لرفض الصفقات التي تكتنفها المخاطر في ظل حكم الرئيس دونالد ترمب.
وترى شركات ومستثمرون صينيون أن الأصول الأميركية قد تواجه المزيد من العقبات نتيجة لذلك، في الوقت الذي تقيد فيه الحكومة الصينية تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج بعد زيادة كبيرة في الصفقات الخارجية الصينية.
وأُعلن عن 87 استحواذا على شركات أميركية من قبل شركات صينية منذ بداية عام 2017، والرقم هو الأعلى على الإطلاق ... ويزيد على عدد الصفقات البالغ 77 في الفترة المناظرة لعام 2016.
ويتزامن الموقف الأكثر تحفظا الذي تتبناه لجنة الاستثمار الأجنبي في الولايات المتحدة، مع تنامي التوترات السياسة والاقتصادية بين الولايات المتحدة والصين. وعجز البلدان عن الاتفاق على خطوات رئيسية جديدة لخفض العجز التجاري الأميركي مع الصين.
وقالت المصادر المطلعة إنه منذ بداية العام أرسلت اللجنة الأميركية خطابات إلى شركات منخرطة في تسعة اتفاقات على الأقل، لتقول إن الاتفاقات قد يجري منعها استنادا إلى معايير اقترحتها لمعالجة مخاطر محتملة تمس الأمن القومي.
وأشارت المصادر إلى أن الكثير من تلك الصفقات في قطاع التكنولوجيا. وقال محامون يمثلون الشركات أمام لجنة الاستثمار الأجنبي في الولايات المتحدة إن تزايد تهديدات الأمن الإلكتروني والتطورات السريعة في التكنولوجيا تجعل من الصعب تحديد ما إذا كانت أي صفقة تنطوي على تهديد.
ولا تنهي المعارضة الأولية من قبل اللجنة الأميركية بالضرورة الاتفاق على الفور.

تقرير: العالم بحاجة لإنفاق 94 تريليون دولار على البنية التحتية بحلول 2040

رويترز

قال المركز العالمي للبنية التحتية الذي تدعمه مجموعة الدول العشرين إن العالم يحتاج إلى استثمارات في البنية التحتية بقيمة 94 تريليون دولار بحلول عام 2040، لكن خمس تلك الاستثمارات يواجه مخاطر بعدم وجود مصادر تمويل إذا استمرت الاتجاهات الحالية في الإنفاق.
وقال المركز في تقرير إن سد تلك الفجوة في الإنفاق يحتاج لزيادة الإنفاق السنوي على البنية التحتية إلى 3.5 في المئة من ثلاثة في المئة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي.
وتضمن التقرير تفاصيل عما تحتاجه كل دولة للإنفاق على البنية التحتية حتى 2040 وعن القطاعات الأكثر احتياجا وما يفصلها عن الوفاء بتلك الاحتياجات بناء على الاتجاهات الحالية في الإنفاق.
وقال كريس هيلثكوت الرئيس التنفيذي للمركز العالمي للبنية التحتية "نعتقد أن تلك المعلومات مهمة للحكومات وللجهات التي تمول وتخطط وتبني مشروعات البنية التحتية في المستقبل، وتوفر مزايا اقتصادية واجتماعية للمدن صديقة البيئة."
ويهدف المركز العالمي للبنية التحتية، الذي أنشأته مجموعة الدول العشرين في 2014، إلى المساهمة في زيادة الفرص أمام الاستثمارات العامة والخاصة في البنية التحتية حول العالم. وتمول المركز حكومات من بينها بريطانيا واستراليا والصين وكوريا وسنغافورة.
ويحتاج العالم إلى استثمار 3.7 تريليون دولار سنويا في البنية التحتية لتلبية الطلب، وهو ما يعادل الناتج الاقتصادي السنوي لألمانيا، رابع أكبر اقتصاد في العالم.

تنبيه هام:

أُعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعتد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

تقرير: "شركات الزومبي" في أوروبا تتجاوز مستويات 2009

موقع مباشر

ذكر تقرير صادر عن "بنك أوف أمريكا - ميرل لانش" أن عدد شركات التي على حافة الافلاس أو ما يطلق عليها "الزومبي" في أوروبا ارتفع بمستويات أكبر من فترة ما قبل الأزمة العالمية.
وشركات "الزومبي" هي مصطلح يطلق على المؤسسات التي تحقق خسائر أو تكون على حافة الإفلاس لكنها تستمر في العمل، وبالتالي فهي تتضرر من أعمال رفع الفائدة، وتكون من أكبر المستفيدين من معدلاتها المنخفضة.
وحذر التقرير الصادر من الرفع السريع لمعدل الفائدة، والذي سيأثر بدوره على "شركات الزومبي" التي تعتمد على أسعار الفائدة المنخفضة.
وذكر "بارنابي مارتن"، رئيس استراتيجية الائتمان الأوروبي في البنك الأمريكي، أن الاستثمارات الأوروبية التي استفادت من برنامج شراء السندات الأوروبي، سوف تعاني عندما يتخذ البنك قرارا برفع الفائدة والمتوقع في 2018، نقلاً عن محطة "سي.إن.بي.سي."
وكشف البنك الأمريكي أن 9% من الشركات غير المالية الأوروبية داخل مؤشر "ستوكس600" هم من ضمن تصنيفات شركات "الزومبي."
وتابع التقرير أن عدد تلك الشركات كان يُمثل 6% قبل الأزمة العالمية، وانخفض إلى 5% في أواخر 2013.

التأثير على مصر:

نرى أنه على مصر أن تبدأ في تفعيل المعالجات الجاري تنفيذها من خلال حزم من البرامج الاقتصادية والتي تركز على ضبط الإنفاق الحكومي وترشيد الاستهلاك والتركيز على قطاعات اقتصادية إنتاجية محددة وإنعاش بعض القطاعات الاقتصادية الاستثمارية المهمشة، فجميعها كفيل بتخفيض حجم العجز وستكون كفيلة أيضا بتحسين قدرة الاقتصاد.

كما يجب الانتباه إلى أن الارتباط الاقتصادي والتجاري المصري الخليجي يعتبر استراتيجيا وهو ما يستدعي تطوير مفاهيم التكامل به وعدم الاكتفاء بالوضع القائم حاليا، فإقامة مناطق اقتصادية مشتركة وتوسيع نطاق اتفاقيات التبادل التجاري وإدخال قطاعات جديدة بها مثل الخدمات وإقامة صناعات مشتركة تخصص للإحلال محل الواردات في المنطقة العربية وتعتمد على الخامات والتنوع الاقتصادي المصري الخليجي سيعد أساسا اقتصاديا لتطوير العلاقات التجارية والاقتصادية خلال الفترة القادمة.

وعلى مصر التركيز خلال الفترة المقبلة في محاولات تطوير البنية الاقتصادية الداخلية والاعتماد بشكل كبير على تنمية القواعد الصناعية ووجود التشجيع الحقيقي لصناعات المكونات من خلال تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ففي ظل استمرار التقلبات على المستوى العالمي فإن احتمالات حدوث ركود اقتصادي وتباطؤ في معدلات النمو العالمية أصبحت متزايدة، وهو ما يستدعي قيام مصر بتحفيز محركات نمو مستدامة تكون أقل تأثرا نسبيا بالأوضاع العالمية مما سيدعم من معدلات النمو الاقتصادي المحلي.

تنبيه هام:

أُعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعتد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

من الصحافة العالمية: تصدير الغاز المسال 650 بليون متر مكعب سنوياً نهاية 2022

رويترز:

كشفت وكالة الطاقة الدولية أن الولايات المتحدة «في صدد امتلاك الطاقة الإنتاجية لتصبح ثاني أكبر مصدر للغاز الطبيعي المسال في العالم نهاية 2022 بعد أستراليا وقبل قطر». وأفادت الوكالة في تقريرها السنوي عن أسواق الغاز، بأن «طاقة التصدير العالمية للغاز المسال ستصل إلى 650 بليون متر مكعب سنوياً نهاية 2022 مقارنة بأقل من 452 بليون متر مكعب سنوياً في 2016».

ومن هذه الكميات، «ستبلغ طاقة التصدير الأسترالية 117.8 بليون متر مكعب سنوياً من الغاز المسال، تليها الولايات المتحدة عند 106.7 بليون متر مكعب سنوياً، ثم قطر بواقع 104.9 بليون متر مكعب سنوياً، بحسب ما ذكرت الوكالة.

وستظل أستراليا على القمة بإضافة 30 بليون متر مكعب سنوياً نهاية 2022 لطاقتها الإنتاجية الراهنة. لكن الولايات المتحدة التي شهدت زيادة في إنتاج الغاز الصخري، ستضيف نحو 90 بليون متر مكعب لطاقتها الحالية البالغة 14 بليون متر مكعب سنوياً.

ولفت التقرير إلى أن «الولايات المتحدة ستكون في وضع يؤهلها لتحدي أستراليا وقطر على قيادة مصدري الغاز الطبيعي المسال في العالم، نهاية فترة توقعاتنا». لكن أوضح أن الطاقة الإنتاجية الجديدة للغاز المسال «تُضاف إلى سوق وفيرة الإمدادات بالفعل، بينما ينخفض الطلب في بعض البلدان الكبيرة المستوردة مثل اليابان». ومع توقع وصول الطلب إلى 460 بليون متر مكعب سنوياً بحلول عام 2022، ستحوي السوق طاقة فائضة تصل إلى 190 بليون متر مكعب ما يفرض ضغوطاً على أسعار الغاز، ويثبط استثمارات المنبع.

وتزيد أسعار الغاز الطبيعي المسال المنخفضة حالياً صعوبة الوضع بالنسبة إلى المصدرين وتؤدي المنافسة إلى تخفيف قيود العقود الصارمة عادة، التي هيمنت على حركة التجارة البعيدة المدى. وأكدت وكالة الطاقة الدولية أن هذا التغيير «سيتسارع أكثر مع التوسع في الصادرات الأميركية غير المرتبطة بمقصد محدد، وبذلك سيكون لها دور رئيس في زيادة سيولة تجارة الغاز المسال ومرونتها». وذكر مدير أمن وأسواق الطاقة في وكالة الطاقة الدولية كيسوكي ساداموري، أن التقرير لم يقوّم تأثير خطط قطر، إذ يُتوقع بدء تشغيل الطاقة الإضافية بعد فترة توقعات التقرير، وهي بين عامي 2016 و2022».

ولم تستبعد الوكالة، أن «ينمو إنتاج الغاز العالمي في شكل أسرع عن النفط والفحم في الأعوام الخمسة المقبلة، بدعم انخفاض السعر ووفرة المعروض، فضلاً عن تنامي تفضيل الغاز بسبب انبعاثاته القليلة مقارنة بغيره من مصادر الوقود الأحفوري».

ورجّحت «ازدياد الطلب العالمي على الغاز بنسبة 1.6 في المئة إلى أربعة آلاف بليون متر مكعب بحلول عام 2022، ما يزيد في شكل طفيف على توقعات العام الماضي، التي أشارت إلى زيادة الطلب بنسبة 1.5 في المئة». ويُرتقب أن «تأتي النسبة الأكبر لارتفاع الطلب من الدول النامية بقيادة الصين».

وأعلنت الوكالة أن الولايات المتحدة أكبر منتج للغاز في العالم، «ستزيد الإنتاج أكثر من الدول الأخرى في الأعوام الخمسة المقبلة، على أن يصل الإنتاج عام 2022 إلى 890 بليون متر مكعب، ما سيشكل 22 في المئة من إنتاج الغاز العالمي».

التأثير على مصر:

من العوامل المؤهلة لمصر لتحقيق هدفها كمركز للغاز الطبيعي وجود البنية التحتية لقطاع الغاز مثل محطة التسييل وسوق الاستهلاك الكبير، ما يجعل أي مشروع لتطوير إنتاج الغاز الطبيعي مجديا اقتصاديا وفقا لتقرير مجلة "ستراتفور" لتحليل المعلومات عن الغاز الطبيعي في البحر الأبيض المتوسط.

ووفقا للتقديرات المبدئية وفي ظل الأوضاع الحالية فمن المتوقع ان تتوقف مصر عن استيراد الغاز الطبيعي خلال الأعوام القادمة مما سيمثل محورا هاما في تخفيف الضغط علي ميزان المدفوعات وعلى حجم الواردات المصرية بصفة إجمالية، كما أن شراء الغاز من داخل حقول الإنتاج فى مصر أرخص بكثير من استيراده وهو سيوفر مبالغ كبير تتحملها الدولة في عملية الاستيراد أبرزها إيجار مراكب التغييز وذلك وفقا لآراء عدد من الخبراء في مجال النفط.

نشير إلى ان التوجه المصري خلال السنوات الماضية كان يعتمد على تصدر فوائض إنتاج الغاز الطبيعي، لهذا فإنه يجب وضع خطة استثمارية واضحة لاستغلاله وتعظيم الاستفادة من موارد مصر من الغاز الطبيعي الحالية وربطها بمشروعات وصناعات ذات قيمة مضافة تعلي من العائد المحقق من استخدام الغاز الطبيعي مثل صناعات البتروكيماويات والأسمدة مع تخفيف أو تقليل الاتجاه لتصدير الغاز في شكلة الخام، حيث سيعد ذلك بمثابة إهدار لفرص إقامة صناعات متكاملة مبنية على الخامات المحلية مما سيمثل عمقا استراتيجيا مهما للاستفادة من هذه الموارد في توفير فرص عمل وزيادة حجم الصادرات الصناعية ورفع معدلات النمو الاقتصادي والتنمية.

تنبيه هام:

أُعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعتد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

تحليل إخباري: منظمتا «التعاون الاقتصادي» و«الفاو» تتوقعان تباطؤ ارتفاع أسعار الأغذية خلال السنوات العشر المقبلة

بوابة الشروق

قالت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) في تقرير حول التوقعات المستقبلية لقطاع الزراعة للسنوات العشر المقبلة، أنها تتوقع أن تظل أسعار السلع الغذائية العالمية منخفضة خلال السنوات العشر المقبلة مقارنة مع الارتفاعات التي شهدتها سابقاً.

وقال تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) للتوقعات الزراعية 2017-2026 إن تجديد مخزونات الحبوب بنحو 230 مليون طن خلال السنوات العشر الماضية إضافة إلى المخزونات الوفيرة لمعظم السلع الأخرى سيساعد على الحد من ارتفاع أسعار الأغذية على المستوى العالمي، والتي عادت الآن تقريباً إلى مستوياتها قبل أزمة اسعار الأغذية التي شهدها العالم خلال الأعوام 2007-2008.

وتوقع التقرير ثبات الطلب على المواد الغذائية الأساسية لكل فرد فيما عدا في الدول الأقل نمواً. ويتوقع أن يحصل الأفراد على السعرات الحرارية والبروتينات بشكل إضافي خلال الفترة المتوقعة بشكل أساسي من الزيوت النباتية والسكر ومنتجات الألبان. ويتوقع أن يتباطأ نمو الطلب على اللحوم حيث لا يتوقع ظهور جهات جديدة للطلب للاستمرار في الزخم الذي كانت الصين وراءه في السابق.

كما توقع التقرير أنه بحلول 2026 فإن توافر السعرات الحرارية سيصل إلى 2450 سعر حراري لكل شخص يوميا في الدول الأقل نمواً ويزيد عن 3000 سعر حراري في الدول النامية الأخرى. إلا أن انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية بكل أشكاله سيبقى مشكلة عالمية مستمرة تتطلب تبني نهج دولي منسق، بحسب التقرير.

وبحسب التقرير يتوقع أن يزيد انتاج المحاصيل في المستقبل من خلال زيادة الغلال إذ يتوقع أن يزيد إنتاج الذرة بنسبة 90 في المائة من خلال زيادة الغلال و10 في المائة فقط من خلال توسيع الرقع الزراعية.

وفي المقابل يتوقع أن تأتي زيادة إنتاج اللحوم ومنتجات الألبان من زيادة قطعان الماشية وارتفاع إنتاج كل حيوان. وسيزيد إنتاج الحليب خلال الفترة التي يغطيها التقرير مقارنة مع العقد السابق خاصة في الهند وباكستان. كما توقع التقرير أن تهيمن تربية الأحياء المائية على النمو في قطاع الأسماك، وسيكون إنتاج أسماك المزارع أسرع مصادر البروتينات نمواً من بين كافة السلع التي حللها التقرير.

ووفقاً للتقرير يتوقع أن يتباطأ نمو التجارة في الزراعة والأسماك إلى نحو نصف نسبة النمو في العقد السابق وسيصل معدلها إلى أقل من 2 في المائة سنوياً من حيث الحجم بالنسبة لمعظم السلع. إلا أنه يتوقع أن تظل أكثر صموداً في مواجهة التقلبات الاقتصادية مقارنة بالتجارة في القطاعات الأخرى. كما يتوقع أن تظل الصادرات بالنسبة لجميع السلع تقريباً متركزة في عدد قليل من الدول التي توفر هذه السلع وهو ما يمكن أن يعرّض الأسواق العالمية إلى هزات تتعلق بالإمدادات.

وبهذا الصدد قال الأمين العام لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خوسيه أنخيل غوريا أثناء إطلاق التقرير في باريس: "يتوقع أن تنخفض الأسعار الحقيقية لمعظم السلع الزراعية والأسماك بشكل طفيف خلال السنوات العشر المقبلة". وأضاف "ولكن كما شهدنا في السابق فيمكن للأحداث غير المتوقعة أن تغيّر أحوال الأسواق وتحوّل مسار هذه التوجهات الرئيسية. كما أنه من المهم أن تكون لدينا نظرة مستقبلية خلال سعينا لمواجهة التحدي الأساسي الذي يواجه الأغذية والزراعة في العالم وهو تأمين الحصول على الأغذية الآمنة والصحية والمغذية لسكان العالم الذي يتزايدون عدداً، وفي الوقت ذاته استخدام الموارد الطبيعية بشكل أكثر استدامة والمساهمة بشكل فعّال في تخفيف حدة التغير المناخي."

من ناحيته قال المدير العام لمنظمة الفاو جوزيه غرازيانو دا سيلفا: "إن التقرير يتوقع زيادة عدد السعرات الحرارية المتوفرة للفرد يوميا في الدول الأقل نمواً وفي معظم دول الاقتصادات الناشئة. إلا أننا نعلم أن توفر مزيد من الغذاء لا يكفي للقضاء على نقص التغذية وأشكال سوء التغذية الأخرى. ومن المهم للغاية الوصول إلى عدد إضافي من السعرات الحرارية. كما تعتبر مكافحة سوء التغذية أكثر تحديداً لأنها تتطلب نظاماً غذائياً منوعاً وآمناً ومغذياً ويفضل أن يكون قد تم إنتاجه بطريقة أقل ضرراً بالبيئة."

-التركيز على جنوب شرق آسيا

في كل عام يحتوي تقرير النظرة المستقبلية على قسم خاص، وتقرر أن يغطي تقرير هذا العام منطقة جنوب شرق آسيا. وقد شهدت هذه المنطقة نمواً اقتصادياً قوياً كما تطور قطاع الزراعة والأسماك فيها بشكل سريع. وأشار التقرير إلى أن هذا النمو الواسع مكّن المنطقة من خفض نقص التغذية بشكل كبير خلال السنوات القليلة الماضية. إلا أن نمو الزراعة ومصائد الأسماك خاصة في قطاعات الأسماك وزيت النخيل التي تصدر الكثير من منتجاتها، أدى إلى زيادة الضغوط على الموارد الطبيعية.

وأشار التقرير إلى أن زيادة التركيز على التنمية المستدامة في جنوب شرق آسيا سيؤدي إلى تباطؤ إنتاج زيت النخيل. وفي قطاع الزراعة بشكل عام فإن الغلال ستواصل زيادتها، إلا أنه يتوقع أن تزيد الأراضي المخصصة للمحاصيل بنسبة لا تتعدى 10 في المائة خلال السنوات العشر المقبلة مقارنة مع 70 في المائة خلال العقد الماضي.

تنبيه هام:

أُعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعتد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

وستحتاج هذه المنطقة إلى تحسين إدارة الموارد وزيادة الأبحاث والتطوير لتحقيق نمو مستدام للإنتاجية في جميع جوانب القطاع الزراعي. ويمكن كذلك إعادة توجيه إنتاج الأرز لتسهيل تنويع الزراعة. ونظراً لحساسية هذه المنطقة للتغيرات المناخية فهناك ضرورة للاستثمار في سبل تسهيل التأقلم مع هذه التغيرات.

ومن بين النتائج الأخرى للتقرير:

- ستبقي المجموعات الكبيرة ذات الدخل المنخفض على نمو الطلب العالمي على اللحوم لكل فرد بنسبة لا تتعدى 1 في المائة خلال السنوات العشر المقبلة مقابل زيادة بنسبة 6 في المائة خلال العقد الماضي.
- يتوقع أن يزيد طلب الفرد على السكر بشكل أكثر تسارعاً بنسبة 8.1 في المائة في السنوات العشر المقبلة مقابل 5.6 في المائة خلال العقد الماضي.
- يتوقع أن تسجل الهند أكبر عدد من السكان بحلول 2026. ومع مستويات الفرد المرتفعة والتي تتزايد ارتفاعا من استهلاك الحليب، يتوقع أن يسجل هذا البلد زيادة بنسبة 42 في المائة في الإنتاج العالمي للحليب خلال العقد المقبل.
- يتوقع أن يزيد إنتاج الوقود الحيوي بنسبة 17 في المائة خلال السنوات العشر المقبلة مقابل زيادة بنسبة 90 في المائة خلال العقد الماضي.
- يتوقع أن تشكّل زيادة الغلال نسبة 85 في المائة من زيادة إنتاج القمح و90 في المائة من زيادة إنتاج الذرة بما يبقي على الزيادات في مناطق الحصاد عند نسبة 2 في المائة. وفي المقابل يتوقع توسع رقعة زراعة حبوب الصويا بنسبة نحو 60 في المائة من زيادة الإنتاج العالمي.
- يتوقع أن تشكّل الأسماك نصف كمية البروتين الحيواني المستهلك في الصين وجنوب شرق آسيا بحلول 2026.
- يتوقع أن يتفوق إنتاج الأسماك من مزارع تربية الأحياء المائية على إنتاج الأسماك التي يتم صيدها من البحر في منتصف الفترة التي يشملها التقرير.

التأثير على مصر:

لا يجب أن تقتصر الرؤية في عملية استصلاح الأراضي على توسيع الرقعة الزراعية فحسب ولكنها يجب أن تشمل تكوين مجتمع تنموي اقتصادي متكامل يعتمد في الأساس على المنتجات الزراعية وتصنيعها وإقامة مجتمعات عمرانية متكاملة معها تكون بمثابة امتدادا وانتقالا اقتصاديا للوادي القديم دون أن تنفصل عنه لتحل بذلك مشكلة رئيسية واجهتها التجارب السابقة للزراعة الصحراوية تمثلت في أن انفصالها عن مناطق الوادي القديم جعل العمالة بها ليست راغبة في تكوين المجتمع العمراني المستهدف، لهذا فاختيار مناطق استصلاح الأراضي الجديدة بالقرب من طرق تربطه بالوادي القديم وفي مواقع جغرافية قريبة من الوادي خاصة في صعيد مصر سيساعد في اجتذاب الفئات المستهدفة من العاملين والمزارعين في الحصول على مسكن ملائم طبقا لاحتياجاتها وقدرتها على الدفع.

كما يجب أن تعتمد التوسعات في الرقعة الزراعية على استحداث تجمعات عمرانية جديدة بمجموعة متكاملة من الخدمات والمرافق وفتح آفاق جديدة لتنمية الزراعة وتحقيق الأمن الغذائي وذلك من خلال بناء تجمعات عمرانية جديدة قائمة على قواعد اقتصادية سليمة زراعية وصناعات تكميلية مع فتح آفاق جديدة لتصدير سلع ذات قيمة تنافسية واستخدام التكنولوجيا الحديثة والميكنة في التنمية الزراعية والصناعية.

التحدي الأخطر لنجاح مشروعات مستدامة للتنمية الزراعية هو العنصر البشري اللازم لمستويات الجودة اللازمة، وبالتالي الربحية والقدرة على المنافسة والاستمرارية والتأهيل اللازم لتلك العناصر أيضا مهم جدا مما يضع عناصر الجذب للمشروع من الكوادر البشرية من الأهمية البالغة التي يجب إدراجها ضمن منظومة الأهداف الاستراتيجية، لهذا فإن هناك ضرورة استراتيجية لتصميم برنامج تدريب وتأهيل وتدعيم إنشاء مدارس زراعية متخصصة وأكاديمية زراعية بالتعاون مع مؤسسات دولية.

كما يجب أن تراعي مشروعات الاستصلاح والتوسعات الزراعية الجديدة ما يسمي "باقتصاديات المياه" وكيفية تحقيق أعلى قدر من الاستفادة منها، ففي ضوء الأوضاع الحالية التي تواجه قطاع المياة في مصر فقد أصبح من الضروري تكوين لجنة عليا أو مجلس أعلى لتحديد السياسة المائية لمصر خلال الخمسين عاما القادمة وتحديد البدائل المتاحة لعمليات استخدام المياه ورفع القيمة المضافة منها وآليات ترشيد الاستهلاك ووضع اقتصاديات لتحلية المياة وتطوير نظم الري والصرف في مصر بالإضافة إلى تحديث المنظومة الحالية لمياة الشرب ووضع بدائل جديدة لمعالجة مياة الصرف وتحديد آليات الاستفادة من مياة الأمطار والخزان الجوفي المصري وربط التوسعات العمرانية بهذه الاستراتيجية.

تنبيه هام:

أُعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعتد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

أداء الأسواق العالمية خلال الأسبوع

(موقع أرقام) (رويترز)

ارتفعت الأسهم الصينية حيث حقق مؤشر "شنغهاي" المركب ارتفاعه الأسبوعي السادس على التوالي، مدفوعا بالتحسن في البيانات الاقتصادية الأخيرة وتعهد "بكين" بمواصلة الإصلاحات في جانب العرض.

وارتفع النمو الاقتصادي في الصين خلال الربع الثاني بأكثر مما كان متوقعا، وذكر صندوق النقد الدولي أنه يتوقع نمو الاقتصاد الصيني بنسبة 6.7% خلال العام الجاري.

وأصدرت الحكومة سلسلة من الإجراءات في وقت سابق من العام للقضاء على أشكال المضاربة في مجال التمويل وسط مخاطر ارتفاع الديون، ومن المتوقع أن تحتفظ "بكين" بهذه الإجراءات حتى نهاية العام على الأقل.

وأشار مسؤول اقتصادي صيني إلى أن صناع السياسات على استعداد للتضحية ببعض النمو الاقتصادي قصير الأجل للتعامل مع المخاطر التنظيمية، بحسب "رويتز."

وفي نهاية الجلسة ارتفع مؤشر "شنغهاي" المركب بنسبة 0.11% إلى 3253 نقطة، وخلال الأسبوع ارتفع المؤشر بنسبة 0.5%.

وتراجعت الأسهم اليابانية في نهاية التداولات، على الرغم من مجموعة من البيانات الاقتصادية القوية مع تأثير ارتفاع الين على أسهم شركات التصدير.

وارتفعت أسعار المستهلكين بنسبة 0.4% على أساس سنوي في يونيو، بينما تراجع معدل البطالة إلى 2.8% من 3.1% في مايو وارتفع إنفاق الأسر بنسبة 2.3% على أساس سنوي الشهر الماضي، بعد انخفاضه بنسبة 0.1% في مايو.

وخلال التداولات انخفض سهم سوني بنسبة 1% تقريبا، وتراجع سهم "توشيبا "بما يقرب من 8% وسط تكهنات بأن الشركة معرضة لخطر كبير بشأن إدراجها في بورصة طوكيو بعد تأخرها في بيع وحدة رقائق الذاكرة الإلكترونية ومن بين أبرز الرابحين ارتفع سهم "هيتاشي" و"تاكارا" للألعاب الإلكترونية بما يقرب من 4%، بينما ارتفع سهم "جي إس يوسا" لصناعة البطاريات بنسبة 3% تقريبا.

وفي نهاية التداولات، تراجع مؤشر "نيكي" الياباني بنسبة 0.60% إلى 19959 نقطة، كما انخفض مؤشر "توبكس" بنسبة 0.35% إلى 1621 نقطة.

كما تباين أداء الأسهم الأمريكية خلال تداولات الجمعة، وتخلص "داو جونز" من خسائره مسجلا مكاسب هامشية دفعته نحو إغلاق قياسي جديد، بينما تأثر "ناسداك" سلبا بالأداء الضعيف للقطاع التكنولوجي خاصة خسائر سهم "أمازون."

وارتفع مؤشر "داو جونز" الصناعي 33 نقطة إلى 21830 نقطة، بينما تراجع "ناسداك" -7.5 نقطة إلى 6374 نقطة، كما انخفض "S&P 500" الأوسع نطاقا (-3 نقاط) إلى 2472 نقطة. وعلى الصعيد الأسبوعي، حقق "داو جونز" مكاسب بنسبة 1.2%، فيما استقر "S&P" قرب مستوى إغلاق الجمعة الماضي، في حين سجل "ناسداك" خسائر هذا الأسبوع بنسبة 0.2%. وهبط سهم "أمازون دوت كوم (AMZN.O) بحوالي 2.5%، مغلقا عند 1020 دولارا، بعد الإعلان عن نتائج أعمال فصلية مخيبة للآمال في الربع الثاني.

وفي أوروبا، تراجع "ستوكس يوروب 600" بنسبة 1% أو 4 نقاط إلى 378 نقطة، لتزداد الخسائر الأسبوعية للمؤشر القياسي وتسجل حوالي 3%، وانخفض مؤشر "فوتسي 100" البريطاني (-74 نقطة) إلى 7368 نقطة، كما تراجع مؤشر "داكس" الألماني (-49 نقطة) إلى 12162 نقطة، بينما انخفض مؤشر "كاك" الفرنسي (- 55 نقطة) إلى 5131 نقطة.

من ناحية أخرى، ارتفعت العقود الآجلة للذهب تسليم أغسطس عند التسوية بنسبة 0.7% أو 8.40 دولار إلى 1268.40 دولار للأوقية، وهو أعلى إغلاق منذ منتصف الشهر الماضي، وسجل المعدن الأصفر مكاسب بنسبة 1.1% هذا الأسبوع.

وفي أسواق النفط، ارتفع "نايمكس" بنسبة 1.4% أو 67 سنتا وأغلق عند 49.71 دولار للبرميل، وهو أعلى إغلاق منذ 26 مايو/أيار، محققا مكاسب أسبوعية بنسبة 8.6% هي الأكبر منذ ديسمبر/كانون الأول الماضي، بينما ارتفع "برنت" بنسبة 2% أو 1.03 دولار، مغلقا عند 52.52 دولار للبرميل، وحقق مكاسب أسبوعية بنسبة 9.3%.

وفيما يتعلق بالبيانات الاقتصادية، سجلت القراءة الأولى للناتج المحلي الإجمالي الأمريكي نموا بنسبة 2.6% خلال الربع السنوي الثاني، مقارنة بنمو نسبته 1.2% في الربع الأول، كما ارتفع مؤشر "متشيجان/رويترز" لثقة المستهلك إلى المستوى 93.4 في يوليو.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعتد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

التأثير على مصر:

أفاد تقرير صادر عن مكتب الدراسات الاستراتيجية في شركة إي.دي.إس سيكيوريتيز، أن الاقتصاد الصيني يبقى الأكثر نشاطاً ونمواً بين الاقتصادات العالمية على الرغم من انخفاض نسب النمو تحت معدلات 7% ولكنه يبقى متفوقاً بثلاثة أضعاف مقارنة بباقي الدول. وألقى التقرير الضوء على أهمية التطور الذي يشهده الاقتصاد الصيني كمحرك رئيس للاقتصاد العالمي منذ أكتوبر 2013 ووقتها أشار إلى أهمية اليوان الصيني كعملة ستشهد مكانة رئيسية بين العملات العالمية الأساسية إلى أن أصبح اليوان في سلة العملات الرئيسة في صندوق النقد الدولي بعد الدولار واليورو. وأشار إلى أن العملة الصينية هي الوحيدة التي تفوقت على العملات العالمية أمام الدولار الأميركي حيث انخفضت هذه العملات بنسبة 30% وبعضها 40% مثل الجنيه الاسترليني بينما اليوان فقد 12% من قيمته أمام الدولار.

من جانبها حققت البورصة المصرية خلال تعاملات الأسبوع الجاري المقتصر على 4 جلسات بسبب عطلة ذكرى ثورة 23 يوليو مكاسب بلغت نحو 1.9 مليار جنيه ليبلغ رأسمال السوقي لأسهم الشركات المقيدة بالبورصة 712.5 مليار جنيه مقابل 710.6 مليار جنيه خلال الأسبوع السابق له بارتفاع بلغت نسبته 0.3 فى المائة وقال التقرير الأسبوعي للبورصة المصرية تباين أداء مؤشرات السوق الرئيسية والثانوية حيث تراجع مؤشر السوق الرئيسي /إيجي اكس /30 بنسبة 0.77 فى المائة ليبلغ مستوى 13609 نقطة، فيما ارتفع مؤشر الأسهم الصغيرة والمتوسطة /إيجي اكس /70 بنحو3.84 فى المائة ليبلغ مستوى 701 نقطة، وشملت الارتفاعات مؤشر /إيجي اكس /100 الأوسع نطاقا والذي أضاف نحو 2.62 فى المائة إلى قيمته ليبلغ مستوى1595 نقطة، وبالنسبة لمؤشر /إيجي اكس 20/ فسجل ارتفاعا بنحو 0.25 في المائة ليبلغ مستوى 12114.

وأشار التقرير إلى انخفاض إجمالي قيم التداولات خلال الأسبوع الحالي لتبلغ نحو 3.2 مليار جنيه، في حين بلغت كمية التداول نحو 1.178 مليار ورقة منفذةعلى 89 ألف عملية مقارنة بإجمالي قيمة تداول قدرها 4.5 مليار جنيه وكمية تداول 1.702 مليار ورقة منفذة على 122 ألف عملية خلال الأسبوع الماضي.

وفيما يتعلق بتعاملات المستثمرين، بين التقرير أن تعاملات المصريين استحوذت على68.75 في المائة من إجمالي تعاملات السوق، بينما استحوذ الأجانب غير العرب على نسبة23.66 في المائة والعرب على 7.59 في المائة وذلك بعد استبعاد الصفقات. وأشار الى أن تعاملات الأجانب غير العرب سجلت صافي شراء بقيمة 142.03 مليون خلال الأسبوع الحالي، بينما سجل العرب صافي بيع بقيمة 118.02 مليون جنيه، وذلك بعد استبعاد الصفقات. يذكر أن صافي تعاملات الأجانب غير العرب قد سجلت صافي شراء قدره 7.214 مليار جنيه منذ بداية العام، بينما سجل العرب صافي شراء 44.42 مليون جنيه خلال نفس الفترة، وذلك بعد استبعاد الصفقات

وأوضح التقرير استحواذ المؤسسات على 37.39 فى المائة من المعاملات في البورصة وكانت باقي المعاملات من نصيب الأفراد بنسبة 62.61 فى المائة وسجلت المؤسسات صافي شراء بقيمة 30.92 مليون جنيه وذلك بعد استبعاد الصفقات.

تنبيه هام:

أُعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعتد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.